

الحوكمة

- يشمل مفهوم الحوكمة الإطار الذي يتضمن مجموعة القواعد والنظم والإجراءات التي تُحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مُديري الشركات والمؤسسات من ناحية وبين المساهمين وأصحاب المصالح المرتبطة بهم من ناحية أخرى، إذ يعمل إطار الحوكمة على أن يوضع ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في الشركة أو المؤسسة ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لإتخاذ القرارات الخاصة بشؤونها، كما يضع الأهداف والإستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء، فالحوكمة تتدخل في كيفية إتخاذ جميع القرارات داخل الشركة أو المؤسسة وتُحفز وجود الشفافية والإفصاح في تلك القرارات والمساءلة عنها، ومن أهم ما تنادي به الحوكمة هو حماية صغار المساهمين وفصل السلطة بين الإدارة التنفيذية التي تقوم بالأعمال اليومية للشركة ومجلس الإدارة الذي يُعد ويراجع الخطط والسياسات بما يُضفي الطمأنينة ويُعزز الشعور بالثقة في التعامل معها، كما تُمكن حملة الأسهم وأصحاب المصالح من الرقابة على أعمال وقرارات الإدارة بشكلٍ فعال.
- وقد فطن المشرع الكويتي لأهمية الحوكمة، وتَجلى ذلك في قانون الشركات الكويتي رقم (١) لسنة ٢٠١٦م، والذي يُمثل الأساس التشريعي لحوكمة الشركات وبالتحديد بالمادة (١٨٦) منه والتي تنص على (تضع الجهات الرقابية المعنية قواعدها الخاصة للشركات الخاضعة لرقابتها، بما يُحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح إدارة الشركة والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، كما تُبين الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الإدارة المستقلين)، وقد صدرت اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم (١) لسنة ٢٠١٦م وتضمنت العديد من القواعد العامة للحوكمة، كما وضع كلاً من هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي قواعدها تطبيقية للحوكمة والتي تلتزم بتطبيقها الشركات العاملة تحت إشراف هاتين الجهتين الرقابيتين.
- أصدرت هيئة أسواق المال الكويتية قواعدها الحوكمة الأخيرة عام ٢٠١٥م، وتم تضمين تلك القواعد باللائحة التنفيذية للقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠م بشأن إنشاء هيئة أسواق المال بالكتاب (الخامس عشر-) منها بعنوان (حوكمة الشركات)، وحددت هذه اللائحة الشركات المخاطبة بها وهي:

١- الشركات المدرجة في البورصة.

٢- الشركات المساهمة المرخص لها من قبل (هيئة أسواق المال للعمل في إحدى النشاطات المتعلقة بأسواق المال والمحددة في اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء هيئة أسواق المال)، سواء كانت مدرجة أو غير مدرجة بالبورصة بإستثناء الوحدات أو الشركات الخاضعة لرقابة البنك المركزي.

٣- الشركات غير الكويتية المدرجة في البورصة وقت صدور اللائحة التنفيذية الجديدة في

٢٠١٥/١١/٩م.

- أما بنك الكويت المركزي فقد أصدر في شهر يونيو ٢٠١٢م تعليمات بشأن (قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية) والتي تم مراجعتها بموجب التعديل الأخير الصادر في ١٠ سبتمبر من العام ٢٠١٩م، وتنطبق هذه التعليمات على البنوك الكويتية التقليدية والبنوك الكويتية العاملة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، والمسجلة في سجل البنوك لدى بنك الكويت المركزي، وفي إطار تطبيق هذه التعليمات فإنه يتعين على البنوك العاملة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية مراعاة أي ضوابط تنظيمية أو رقابية أخرى خاصة بنشاطها كبنوك إسلامية وعلى رأسها التعليمات بشأن حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية الصادره عن بنك الكويت المركزي بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٠م.

• وأهم خدمات المجموعه في هذا السياق:

- تقديم المشورة القانونية بشأن أفضل الأشكال القانونية لتأسيس الشركات ومراجعة عقود التأسيس والنظم الأساسية للشركات باختلاف أشكالها لتلائم مع حاجة ومتطلبات الموكلين، مع مراعاة قواعد حوكمة الشركات المقررة لذلك الشكل القانوني.
- صياغة ومراجعته محاضر إجتماعات الجمعيات العمومية للشركات، والتأكد من توافر متطلبات الحوكمة فيها.
- تقديم الاستشارات الخاصه بكيفية تشكيل مجلس إدارة متوازن للشركات وكيفية إختيار أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، بما يضمن تحقيق معايير الحوكمة واجبة التطبيق.
- تقديم المشوره حول صحة إنعقاد الجمعيات العمومية للشركات من حيث شروط صحة الإنعقاد وصحة إتخاذ القرارات فيها والآثار القانونية لذلك.
- تمثيل أى من الشركات أو المساهمين أو رؤساء أو أعضاء مجالس الإدارات في المنازعات المتعلقة بـ(عضوية مجلس الإدارة أو قرارات الحل والتصفية أو دعاوى المسؤولية أو دعاوى بطلان قرارات الجمعيات العمومية للشركات وقرارات الإندماج والإستحواذ وقرارات مجالس الإدارة المخالفة لقانون الشركات ولأئحته التنفيذية).
- تقديم الإستشارات بشأن مقترحات حماية حقوق الأقلية من الشركاء أو المساهمين في الشركات.
- تقديم ومتابعة إجراءات الشكاوى أمام وزارة التجارة والصناعة والجهات الرقابية الأخرى بكل ما يتعلق بتطبيق أحكام قانون الشركات ولأئحته التنفيذية وتعليمات الحوكمة الصادرة عن الجهات الرقابية.
- مساعدة الشركات التي تُزاول النشاط في الأوراق المالية (مدرجه أم غير مدرجه) على تجاوز الإشكالات العملية التي يطرحها التطبيق العملي لقواعد الحوكمة.
- المساعدة في إعداد وتقديم ومراجعة تقارير الحوكمة المقرره من قبل هيئة اسواق المال وبنك الكويت الدولي.